النحو المعقول

الدكتور

محمد كامل حسين

النحو المعقول

الدكتور

محمد كامل حسين

إهــــداء

إلى الذين يعلمون أن الثقافة لا تتأصل فى قوم لا يحسنون الحديث بلغتهم صحيحة إلا بعد إحجام وتردد أو حيرة وقلق ، وإلا بعد إمعان الفكر وتذكر القواعد .

إلى الذين يضطرهم الخوف من المجازفة فى مغامرات لغوية غير مألوفة أن يحصروا ألفاظهم وعباراتهم وأسلوبهم فى دائرة ضيقة من المألوف المشهور غافلين عن مباهج اللغة الجميلة .

إلى الذين يخجلون أن يرتكبوا وهم من كبار المفكرين أخطاء لا يجوز أن يقع فيها إلا صبيان المدارس .

إلى الذين يوقنون أن التأويل والحذف والتقدير والتعليل الواهى مرانة فكرية عقيمة سيئة لا يمحو الزمن أثرها إذا كانوا قد تلقوها فى شبابهم الغض .

إلى الذين يؤمنون أن الثقة بالنفس فى أى أمر من الأمور مستحيلة إذا بدأ الأنسان حياته الفكرية مقدراً أنه لا يمكن له أن يثق بصحة لغته .

إلى الذين يأبون أن تشغلهم مشاكل صحة التعبير عن التفرغ لصحة التفكير .

إلى هؤلاء أقدم هذا الكتاب مؤكداً لهم أن الفصحى لغة طبيعية وقواعدها طبيعية معقولة . وأن أمتنا إذا احسنت تعليمها فلن نجد فيها من الصعوبة إلا ما هو من طبيعة اللغات جميعاً .

قواعد اللغة العربية(١)

الاشتقاق والاعراب من أبرز خصائص اللغة العربية . وكلا الأمرين معروف فى لغات أخرى ، سوى أنهما فى العربية أشمل وأظهر وأعظم شأناً . فالاشتقاق يبين لنا كيف نصوغ من الاسم أو الفعل كلمات يدل مبناها على معناها . والاعراب يبين لنا دلالة الكلمة من حيث موقعها فى الجملة التى تقع فيها . ويخيل الى أن الاعراب أصعب على المتعلمين من غيره من قواعد اللغة ، ثم هو بعد ذلك أظهر ، والجهل به أوضح وأقبح . وعندى أن صعوبة الاعراب أكثرها يرجع الى طريقة تعليمه وتطبيقه .

---

(١) صحة الكلام أمر يرجع الى التعود . والثابت طبيا ونفسيا أن التعود يفسده التردد . وخير ماقيل عن قواعد اللغة أنها مثل علامات المرور . أشياء يتفق عليها الناس فيتفاهمون ويتجنبون خطر الفوضى . ولو كانت علامات المرور عشرة بدلا من ثلاثة لاستحال على الناس الاهتداء بها . وكثرة القواعد الدقيقة التفصيلية يعوق التعود على صحة الكلام . والنحو القديم محشو بكثير من هذه العيوب : فيه التفصيلات المرهقه . وفيه الأوجه المتعددة للصواب من القول وهى أمور يجب التخلص منها . والقواعد التى يحتفظ بها يجب أن تكون ذات مغزى فى تحديد المعنى وأن تكون واضحه التطبيق حتى يمكن أن تنسى بعد التعود . أما القواعد التى يجب أن نتذكرها دائما فهى أكبر معوق للسليقه .

الاعراب

الأصل في الاعراب — وهو تغيير حركات أواخر الكلمات — أن يعين على فهم معنى العبارة ، وعلى ذلك يجب أن يكون المعنى هو الذى يحدد الاعراب . ولا نزاع أن العرب حين تكلموا لغتهم. معربة لم يكن رائدهم في صحة الاعـــراب الا معانى العبارات وضرورة التفريق بين التراكيب المتشـــابهة . ويجب أن يكون هذا هو الغرض الأول من قواعـد الاعراب . وكل ما عدا ذلك دخيل على اللغة .

ليست كل كلمات اللغـة قابلة للاعراب . وبعضها لا تتغير حركات أواخرها وتسمى مبنيه وهى على أنواع :

أولا : الفعل الماضى فهو يدل على حدث سابق لا محل لتغيير مدلوله وعلى ذلك لا يقع عليه الاعراب :

ثانياً : الحروف وهى بداهة لا يتغير معناها بموقعها من الجملة.

ثالثاً : عدد قليل من الكلمات لا يلحقها الاعراب مثل قط

وعوضٍ ، وكذلك من قبلُ ومن بعدُ ، وكذلك الكلمات التى على وزن نزالِ ولكاعِ (١) فهى مبنية على الكسر .

رابعاً : كلمات لا تظهر على أواخرها الحركات مثل سمى الساعى وسمى ساع ، ومثل سوى وأذى ومصطفى . ولا داعى لتقدير حركات على أواخر هذه الكلمات .

القواعد العامة للاعراب

الاسم :

يرفع الاسم المتحدث عنه والخبر المتعلق به . ويجر الاسم المضاف اليه والمسبوق بحرف جر . وينصب الاسم فيما عدا ذلك حيث يكون مكملا للخبر

الفعل :

يرفع اذا أريد به تقرير حدث بعينه وينصب على الغائية كأن يكون غرضاً أو نتيجة لحدث سابق أو أن يكون نفياً لحدث فى المستقبل وبعد حرف أن .

---

(١) لا أحسب أن هناك بأسا من اخضاع هذه الكلمات (نزال ولكاع) لقواعد النحو العامة .

ونجزم إذا أصاب الحدث نقص ، كأن يكون نفياً فى الماضى أو فعل أمر ، حيث لا يقع الحدث الا إذا أطيع الأمر . أو أن يكون الحدث معلقا وقوعه على حدث آخر وهذا هو الشرط .

إعراب الاسم

الرفع :

يرفع الاسم المتحدث عنه [١] والخبر المتعلق به وما يتبع ذلك من أوصاف أو معطوفات .

---

(١) المتحدث عنه : لم يكن من السهل أن نضع كلمة تدل على المعنى المراد فكلمة الموضوع سبق اليها المناطقة وليس من المستطاع أن نغفل المعنى الذى لها عندهم . وكلمتا المسند اليه والمسند عسيرتان على المبتدئين . وقد يكون هناك مسند يتعلق بالمسند اليه . وقد لايكون معناهما واضحا لأول وهلة وبغير إمعان فكر .

والمتحدث عنه لايحتاج دائما الى خبر يتعلق به مثال ذلك الآية الكريمة « ذكر رحمة ربك عبده زكريا » فالذكر متحدث عنه والحديث يأتى بعد ذلك ولا داعى لتقدير محذوف يتعلق بهذا المتحدث عنه والحذف والتقدير لا وجود لهما فى هذا النحو الجديد .

وليس من الضرورى أن نحدد أى الاسمين متحدث عنه وأيهما خبر فهذا بحث بلاغى لا يتعلق به اعراب أى منهما . وقد يجد بعض الناس صعوبة فى معرفة المتحدث عنه وليس ذلك الا لما تعودناه من القواعد القديمة حيث يجب البحث عن اسم وخبر لمثل (كان وان) ولا داعى لشىء من ذلك فى صحة الاعراب ولا فائدة من الاعراب كما تعودناه ويكفى فيه أن نضع الكلمات وضعا طبيعيا . نبدأ بالمتحدث عنه ثم الخبر ثم التكملة فاعراب عبارة « ما كان اياهم عطية عودا » يكفى فيه أن يقال ما كان عطيه عودهم اياه . ولنبحث فى عبارة « ظن محمد أن الأمير كان عارفا قدره » فى الاعراب القديم نبحث عن مفعول ظن ونقدر أنه الجملة التاليه ثم نبحث عن خبر ان ونقدر انه الجملة التاليه ثم نبحث عن اسم كان ونقدر أنه ضمير مستتر ثم نذكر أن قدره منصوبة باسم الفاعل . كل هذا عناء لا داعى له .

والاعراب الطبيعى يقول المتحدث عنه فى الظن محمد وهو مرفوع والمتحدث عنه بعد ذلك الأمير وحق هذه الكلمة الرفع لولا وقوعها بعد أن . وعارفا تكملة الكينونة فهى منصوبة (وقدره) تكمله للعرفان فهى منصوبه .

ولا تخالف هذه القاعدة (رفع الاسم بالخبرية) إلا إذا جاء المتحدث عنه بعد إن فيقال: إن محمداً قائم) مع أن محمدا متحدث عنه[1]

مواضع أخرى، للرفع :

يا محمدُ — يارجلُ — يا أيُّها الرجل [2]

علامات الرفع :

قام محمد

جاء الصاحبان وجاء صاحباك

أفلح المؤمنون وجاء حافظو القرآن

جاء أبوك وأخوك وحموك وذو مال ولا فض فوك

سعى الساعى وسعى ساع وهذا مرعى [3]

---

(١) فى هذا المثل يصب المتحدث عنه لأن الضمائر التى تلى ان وأخواتها دائما منصوبة فيقال إنك قائم ولا يقال إن أنت قائم فجرت العادة على أن يكون ما بعد إن منصوبا وإن كان متحدثا عنه .

(٢) أنظر المنادى صفحة ٣٦

(٣) لاتظهر الضمة فى هذه الامثلة ولا فى الكلمات المنتهية بألف مقصورة مثل مصطفى لاستحالة ذلك .

واليك أمثلة على رفع الاسم بالخبرية .

الجملة	المتحدث عنه	الخبر	ملاحظات
محمد قائم	محمد	قائم	التقديم والتأخير والنفى والاستفهام والاستثناء لا تغير فى إعراب المتحدث عنه بالرفع(١) .
ما محمد قائم	محمد	قائم	
هل محمد قائم	محمد	قائم	
ما محمد إلا قائم	محمد	قائم	
قام محمد	محمد	قام	
محمد قام	محمد	قام	
ما قام محمد	محمد	قام	
هل قام محمد	محمد	قام	
ما قام إلا محمد	محمد	قام	

(١) ليس لهذه الأمور أثر فى اعراب . فالمتحدث عنة مرفوع دائما سواء تقدم أو تأخر . والتكملة حقها النصب دائما مهما يكن موضعها من الجمله . وقد يكون هناك ليس فى بعض العبارات من ذلك عبارة « اى الرجال المهذب » فأى هنا متحدث عنها فهى مرفوعه . وهناك عبارة «أى الرجل رأيت» وقد يظن أن هنا متحدث عنها . وأن حقها ارفع والواقع أن هناك فرقا بين العبارتين، فالحديث فى العبارة الأولى عن أى الرجل أما الحديث فى العبارة الثانيه فهو عن الرؤية . والمتحدث عنه أنت. وأى الرجال تكمله منصوبة حيث وقع عليها الحدث وهو الرؤيه .

الجمله	المتحدث عنه	الخبر	ملاحظات
المؤلفة قلوبهم	قلوبهم		رفعت لأن المراد التحدث عنها
الحسن خلقه	خلقه		رفعت لأن المراد التحدث عن الخلق
من حيث محمد قائم	محمد		كما تقول من حيث هو قائم فالضمير يدل على وجوب الرفع (٢) .
وعلى حين محمد قائم	محمد		كما يقال على حين هو قائم ولا يجوز على حينك قائم
كتب الكتاب	الكتاب	كتب	الكتاب متحدث عنه .
كان محمد قائماً	محمد	كان قائماً	الكينونة هى الخبر وقائماً تكملة منصوبة (٣) .
حتى محمد قام	محمد	قام	محمد مرفوع لأنه متحدث عنه ولا شأن لكلمة حتى فى إعرابه .

(٢) سنرى فيما بعد أن الضمير المرفوع أو المنصوب يحدد إعراب الاسم الذى يقوم مقامه .

(٣) عند وجود الفعل فى الجمله يكون هو الخبر المتعلق بالمتحدث عنه . وعلى ذلك لايكون هناك مايدعو الى إفراد باب خاص لكان وأخواتها . واسم كان يرفع لأنه متحدث عنه . أما خبرها فمنصوب لأنه تكمله ولا يكون هناك فرق اعرابى بين جاء محمد راكبا وكان محمد راكبا .

جر الاسم

مواضع الجر :

أن يكون الاسم مضافا إليه اسم قبله   كتاب محمد

أن يسبقه حرف جر   من محمد

أو حرف قسم   والله وتالله

أو واو رب   وقاتم الاعماق(١)

علامات الجر

من الرجال والنساء

أى القولين خير — وهو خير من صاحبيه

رب العالمين — هو من حافظى القرآن

أبيك وأخيك وحميك وفيك وذى مال

ولا تظهر الكسرة (مثلها فى ذلك كمثل الضمة) فى مثل قاض، وفى الكلمات المنتهية بألف مقصورة فتقول من قاض ومن قاضى مصر وإلى المرعى وإلى مرعى السعدان .

---

(١) اذا كانت الواو معناها رب كما فى قول رؤبه « وقاتم الأعماق خاوى المخترق » وجب الجر . أما فى مثل قول الشاعر « وضراغم سكنت عرين رآسة » فليس هناك محل لاعتبارها تقوم مقام رب لأن الشاعر إنما أراد الاخبار وعلى ذلك يجب رفعها .

ولا تخالف هـذه القواعد الا عند جر الاسمـاء الممنوعة من الصرف[١] فتقول : مررت بيعقوب وبأحمدَ وبيزيدَ وبعائشةَ وبطلحةَ وبعثمانَ .

وتقول: مررت بأحسنَ منكم. وجئت فى رداء أحمرَ وفى عباءة بيضاءَ . ومررت بسكرانَ .

وتقول: هل لكم من شفعاءَ . وجئتنا كم بأقاويلَ وبمصابيحَ

أما (أشياء) فهى وحدهـا من بـين الكلمات التى على وزنها تجر بالفتحة[٢] .

---

(١) أنظر باب الممنوع من الصرف صفحة ٣٧ .

(٢) لى فى هذا رأى خاص أنظر صفحة ٣٨ .

نصب الاسم

ينصب الاسم إذا كان تكملة(١) كأن يكون بيانا لما وقع عليه الحدث أو توكيدا أو تحديدا لزمانه أو مكانه أو هيئته أو حاله أو سببه إلى غير ذلك من الأغراض التى لاداعى لتحديدها . ويكفى فى النصب أن لا يكون الاسم متحدثا عنه ولا خبرا له ولا مجروراً ولا وصفا ولا معطوفا على مرفوع أو مجرور .

---

(١) الأغراض التى تحققها عبارات التكملة متعددة مختلفه ولا أرى ما يدعو الى تفصيلها كأن يقال منصوبة على الحال أو التمييز . وما دامت كلها تكملة وكلها منصوبة فلا داعى لتفصيلها .

وأكثر أنواع التكمله ورودا هو ما وقع عليه الحدث وهو ما كان يسمى مفعولا . وعندى أن التعبير عن ذلك بأنه ما وقع عليه الحدث خير من التعبير عنه بأنه المفعول فقد لا يسبقه فعل ولا يمنع ذلك أن لكون الحدث وقع عليه كما فى قولك (منجز وعده) وأغاثك البائس . ويكفى فى النصب أن يكون الاسم وقع عليه الحدث مهما تكن الكلمة التى تعبر عن الحدث فقد تكون فعلا أو اسم فاعل أو صفه . أوم صدرا كما فى قولك حبك الشىء يعمى ويصم .

الجملة	المنصوب	ملاحظات
كتب محمد كتابا	كتاباً	وقع عليه الحدث وهو الكتابة
منجز وعده	وعده	وقع عليه الانجاز
حذر أمورا	أموراً	وقع عليها الحذر
الكاتب الكتاب	الكتاب	أل والتنوين والاضافة تجعل وظيفة الكلمة فى الجملة منتهية
هو كاتب كتابا	كتاباً	ويكون ما بعدها تكملة منصوبة كما فى قولك اغاثتك البائس
اغاثتك البائس	البائس	أما إغاثة البائس فبالاضافة.
جاء محمد صباحا	صباحا	بيان الزمان
قام محمد احتراما لك	احتراما	بيان السبب
انطلق انطلاقا	انطلاقا	توكيد
جاء محمد مرجعه من السفر	مرجعه	بيان الزمان
سجدوا إلا ابليس	ابليس	الاستثناء تكملة للخبر وليس من صميمه
جاء محمد أمامك	أمامك	بيان المكان

الجملة	المنصوب	ملاحظات
كان محمد قائما	قائما	كان واخواتها لا تنصب خبرها لخاصية فيها بل ينصب لأنه تكملة
نحن المصريين نفعل كذا	المصريين	ليس النصب للتخصيص إنما أريد الا تكون كلمة المصريين خبرا لنحن
الحسن خلقا	خلقا	لا عبرة بقولهم الحسن الخلق وأفصح من ذلك أن يقال الحسن خلقا .
واحر قلباه	حر	واجبه النصب لأنها ليست متحدثا عنه ولا مجرورة.

وينصب الاسم كذلك حين لا يراد منه أن يكون متحدثاً عنه أو خبراً له

الجهاد الجهاد	الجهاد	الجهاد ليس متحدثا عنه
ما أحسن السماء	أحسن	المراد التعجب لا الاخبار
عليكم أنفسكم	أنفسكم	أنفسكم ليست متحدثا عنه
سرت والنيل	النيل	لا يمكن أن يكون النيل عطفا على التاء فى سرت. فليست متحدثا عنه
مرغم أخاك لا بطل	أخاك	أخاك ليست متحدثا عنه ولو قيل مرغم أخوك لا أبوك لوجب الرفع

علامات النصب

كتب محمد كتابا ـ وكتبَ الكتابَ

أكرم محمد الصديقين وصديقيه

يمقت الله الظالمين وظالميك

رأيت أباك وأخاك وحماك وذامال وفتحت فاك

ولا تخالف هذه القواعد إلا فى جمع المؤنث السالم فإنه ينصب بالكسرة فتقول الحسنات يذهبن السيئاتِ

الفعل

الفعـــل الماضى لاتتغير حركة آخره لأن معنـــاه ليس قابلا للتغير باختلاف التراكيب . وصيغه تختلف باختـــلاف الضمائر المتصـــلة به وكذلك تختلف فى الأفعال السليمة عنها فى المعتله ولـكن كل صيغه من صيغه ثابتة (١)

إعراب الفعل المضارع

(١) الرفع يرفع الفعل المضارع إذا أريد به تقرير حدث بعينه كما تقول (الأرض تدور)

علامات الرفع : الضمة إلا عند استحالة ظهورها فى مثل يسعى ويجرى ويدعو ويقال يكتبـان ويسعيان ويجريان ويدعوان

ويقال يكتبون ويسعوْن ويجرون ويدعون (٢)

---

(١) انظر الجدول صفحة ٢٤

(٢) أنظر جدول صفحة ٢٥

(٢) النصب : ينصب الفعل المضارع على الغائية حين يدل على أن الحدث غاية أو غرض أو نتيجة لحدث سابق أو دل على نفي في المستقبل (لن) أو بعد أن (٣)

---

(٣) وضع النحاة قواعد معقدة لنصب الفعل بعد الفاء فقالوا أنها تنصب الفعل إذا سبقها نفي أو استفهام أو تعجب . ووضعوا قواعد اكثر تعقيدا لنصب الفعل بعد إذن . ولاداعي لشيء من هذا . فالعبرة بما يريد المتكلم فإن أراد أن الحدث بعد الفاء او اذن غاية أو نتيجة لما قبله . كان نصب الفعل . فإن كان الغرض مجرد العطف فالرفع أولى كما نرى في عبارة لبس عباءة وتقر عيني . لاتنصب (تقر) ألا اذا اردت أن تجعلها نتيجة لما قبلها . وليس أدل على التعسف العقيم من القاعدة التي وضعوها لاعراب الفعل بعد الفاء وبعد حذفها . قالوا الجزم لا يجوز عند سقوط الفاء بعد النفي الا بشرط ان يصح المعنى بدخول ان الشـــرطية على لا . فاذا قلت (لاتدن من الأسد يأكلك) وجب رفع يأكلك لأن المعنى لا يصح بدخول أن الشرطية على لا فلا يجوز في المعنى إن لاتدن من الأسد يأكلك!! الواقع انها لاتجـــزم لأن القائل لايريد ان يعلق أكل الأسد لك على عدم دنوك منه . فهل بعد هذا التواء في التفكير ؟ وليست الفصحى مسئولة عن ذلك

وإليك أمثلة ينصب فيها الفعل على الغائية

الجملة	الفعل المنصوب	ملاحظات
جئت كى أكرمك	أكرمك	منصوبة لأنها غاية وغرض لما قبلها
جئت لأكرمك	أكرمك	
جئت حتى أكرمك	أكرمك	
ألا تزورنى فأكرمك	أكرمك	
ليتك تزورنى فأكرمك	أكرمك	
أو أبلغ المنى	أبلغ	
تزورنى إذن أكرمك	أكرمك	الإكرام هنا نتيجة للزيارة فالنصب لا يتعلق بكلمة إذن وإنما يتعلق بأن ما بعدها نتيجة لما قبلها
لبس عباءة وتقر عينى	تقر	تنصب إذا أريد أن قرة العين نتيجة للبس العباءة فإن أريد مجرد العطف وجب الرفع

وكذلك ينصب الفعل بعــد أن ولن فتقول « أنك لن تخرق الأرض » وتقول « ان تضل إحداهما »

علامات النصب الفتحة لن تخرق الأرض

ولا تظهر الفتحة فى مثل لن ترضى ولن تسعى

وتقول لن يضربا ولن يضربوا

(٣) جزم الفعل : يجزم الفعل إذا دل على حدث ناقص كأن يكون نفياً للماضى أو فعل أمر لا يقع إلا إذا أطيع . أو دل على حدث معلق وقوعه على حـدث آخر ، وهذا هو الشرط .

وإليك أمثلة على جزم الفعل المضارع

الجملة	الفعل المجزوم	ملاحظات
لم يحضر	يحضر	نفى الماضى
لما يحضر	يحضر	نفى الماضى
اكتب	اكتب	أمر لا يقع الا اذا أطيع
أرسله معنا يرتع	يرتع	الرتع لا يحدث إلا إذا تم الارسال
إن تقم أقم		كلا الحدثين لم يقع وكلاهما معلق على الآخر وهذا هو الشرط[1]

(١) أنظر باب الشرط ص ٤٧

علامات الجزم : السكون « لم أكتب »

وقد يدل على الجزم حذف حرف العلة مثل لم يرض أو النون في مثل لم يقوموا (١)

---

(٢) أنظر جدول ص ٢٧ .

الصرف

اللغة العربية لغة اشتقاقية وصيغة الكلمة تحدد مدلولها ولكن الصرفيين عنوا بتعليل بناء الكلمة أكثر من عنايتهم بالمعانى التى يدل عليها البناء . وقد أخطأوا حين جعلوا أصل كل كلمة عربية الفاء والعين واللام . وهو فرض عقيم خلق صعوبات لاحاجة بنا اليها . وأخطأوا حين جعلوا للفعل ستة أبواب مستمدة من الأفعال السليمة وحدها واضطروا أن يخضعوا المعتل لهذه الأبواب . وافتعلوا فى سبيل ذلك قواعد لنقل الحركات والاعلال والابدال كلها قواعد مفتعلة لا أصل لها. جعلوا (وعى) من باب (ضرب) فكان عليهم أن يجعلوا فعل الأمر (ـِع) و (اضرِب) شيئا واحدا بمثل هذا أصبح الصرف علما عقيما مفتعـلا صعب المراس دون جدوى .

والصرف المعقـول يقوم على احتذاء أبنيه بعينها . فتكـون أبواب المعتل مستقلة قائمة بذاتها يقاس عليها مايشبهها ويحفظ الطالب ذلك فى أول عهده بالتعلم كما يحفظ جدول الضرب. بذلك يستقيم لسـانه بأكثر مما يستطيعه المتفقهون فى علم الصرف البارعون فى تعليل جمع فلاة على أفلاء .

لهذا يجب تقسيم الأفعال الثلاثية الى مجموعات .

المجموعة الأولى الأفعال السليمة نصر . ضرب . فتح . فرح. كرُم. حسِب. شدّ

المجموعة الثانية المعتل أولها وعد . وضع . ورث

المجموعة الثالثة المعتل وسطها . قال . خاف باع

المجموعة الرابعة المعتل آخرها سما . سعى . جرى

المجموعة الخامسة المعتل أولها وآخرها وعى

وسنرى أن ذلك ينظم تصريف الأفعال على أيسر وجه

وقد رأينا أن نغفل المثنى فى الأفعال لقلة الحاجة الى هذه الصيغ عند المحدثين ويبقى من المؤنث المخاطبة والغائبة والغائبات وبعد قليل قد لا يجد المحدثون غضاضة فى تجاهل تصريف الفعل بالنسبة للغائبات بل والمخاطبات .

الفعل الماضى

	السليم	المعتل				المضعف
أنا	ضربتُ	قلتُ	جئتُ	سعيتُ	علوتُ	شددتُ
أنت	ضربتَ ، ضربتِ	قلتَ	جئتَ	سعيتَ	علوتَ	شددتَ
هو	ضرب ، ضربت	قال	جاء	سعى	علا	شدّ
نحن	ضربنا	قلنا	جئنا	سعينا	علونا	شددنا
أنتم	ضربتم	قلتم	جئتم	سعيتم	علوتم	شددتم
هم	ضربوا	قالوا	جاءوا	سَعوا	عَلوا	شدوا
هن	ضربن	قلن	جئن	سعين	علين	شددن

ويقال فى مات وخاف وحار ـ مِتّ وخِفتُ وحِرتُ

الفعل المضارع

	السليم		المضعف	
	المرفوع	المجزوم	المرفوع	المجزوم
أنا	أضربُ	لم أضرب	أشد	لم أشد — لم أشدد
إنت	تضربُ — تضربين	لم تضرب — لم تضربى	تشد	لم تشد — لم تشدد
هو	يضربُ — تضرب	لم يضرب ، لم تضرب	يشد	لم يشد — لم يشدد
نحن	نضرب	لم نضرب	نشد	لم نشد — لم نشدد
أنتم	تضربون — تضربن	لم تضربوا	تشدون	لم تشدوا
هم	يضربون	لم يضربوا	يشدون	لم يشدوا
هن	يضربن	لم يضربن	يشددن	لم يشدون

ينصب الفعل المضارع بفتحة على آخره إلا فى تضربون ويضربون فيكون النصب بحذف النون فيقال لن تضربوا ولن يضربوا . وكذلك يقال لن تضربى

الفعل المضارع ـ المعتل

المرفوع

	وعد	وضع	قال	باع	سما	سعى	رمى	وعى
أنا	أعِدُ	أضع	أقول	أبيع	أسمو	أسعى	أرمى	أعى
أنت	تعِدُ	تضع	تقول	تبيع	تسمو	تسعى	ترمى	تعى
هـــو	يعِدُ	يضع	يقول	يبيع	يسمو	يسعى	يرمى	يعى
نحن	نعِدُ	نضع	نقول	نبيع	نسمو	نسعى	نرمى	نعى
أنـــتم	تعدون	تضعون	تقولون	تبيعون	تسمون	تسعون	ترمون	تعون
هم	يعدون	يضعون	يقولون	يبيعون	يسمون	يسعون	يرمون	يعون
هن	يعدن	يضعن	يقلن	يبعن	يسمين	يسعين	يرمين	يعين

ينصب الفعل المضارع بفتحة على آخره إلا فى تعدون ويعدون فيكون النصب بحذف النون

فيقال لن تعدوا ولن يعدوا

الفعل المضارع — المعتل

المجزوم

	وعد	وضع	قال	باع	علا	سعى	رمى	وعى
أنا	لم أعد	لم أضع	لم أقل	لم أبع	لم أعل	لم أسع	لم أرم	لم أع
أنت	لم تعد	لم تضع	لم تقل	لم تبع	لم تعل	لم تسع	لم ترم	لم تع
هو	لم يعد	لم يضع	لم يقل	لم يبع	لم يعل	لم يسع	لم يرم	لم يع
نحن	لم نعد	لم نضع	لم نقل	لم نبع	لم نعل	لم نسع	لم نرم	لم نع
أنتم	لم تعدوا	لم تضعوا	لم تقولوا	لم تبيعوا	لم تعلوا	لم تسعوا	لم ترموا	لم تعوا
هم	لم يعدوا	لم يضعوا	لم يقولوا	لم يبيعوا	لم يعلوا	لم يسعوا	لم يرموا	لم يعوا
هن	لم يعدن	لم يضعن	لم يقلن	لم يبعن	لم يعلين	لم يسعين	لم يرمين	لم يعين

المشتقات

من الاسم

(١) النسب(١)

تضاف ياء النسبة المشددة الى الـكلمة دون تغيير فيها الا إذا كان الحرف الأخير تاء مربوطة فتحذف . والنسـبة إلى المفرد والجمع سواء فيقال كيميائى وأخلاقى وعقائدى وطبيعى ويقـال فى النسبة إلى بيضة بيضى وكذلك يصح أن يقال سمائى وصحرائى وفضائى ويصح بالطبع أن نبقى على الصيغ السماعية المشهورة مثل سماوى وصحراوى وحيوى دون أن يطعن ذلك فى صحة سمائى وفضائى.

ولاداعي لاسـتعمال صيغة النسب هذه حين لا تـكون مستساغة ويستعاض عنها بالاضافة فيقـال نظام التربية بدلا من نظام تربوى .

---

(١) ليس فى الحياة الحديثة متسع لحفظ قواعد معقدة للنسب أو التصغير ويجب أن تـكون القواعد مطردة بسيطة لاتحتاج الى بحث أو امعان فـكر أو تردد وتـكون الصيغة القياسية والسماعية المشهورة كلاهما صحيح ولاداعى للبحث فى أصل الهمزة فى كهرباء وكيمياء ولا داعى لتغيير طبيعى الى طبعى.

(٢) التصغير

لايستعمل من صيغ التصغير إلا ما كان على وزن :

سهيل تصغير سهل

شويعر تصغير شاعر

كتيب تصغير كتاب

ولا داعى للتصغير حين تكون صيغته غير مستساغة ولا داعى لتصغير سفرجل أو عنكبوت ويكفى أن يقال سفرجل صغير وعنكبوت صغيرة . ولا داعى لاستعمال التصغير وسيلة لمعرفة الحروف الأصلية والزائدة فى الكلمات

(٣) جموع التكسير(١)

الجموع المشهورة (وبعضها معروف حتى عند العامة) لايمكن

---

(١) هذا الباب من أصعب أبواب العربية . ولا يمكن أن نحفظ لكل كلمة جمعها والقواعد التى وضعها النحاة لتنظيم جموع التكسير كثيرة معقدة وزادت الأمر صعوبة وتطبيقها يحتاج إلى تفكير لايسمح بالانطلاق فيتعثر المتكلم والنحويون ينسون أن القواعد يجب أن توضع للاغلبية من الكلمات غير المألوفة والذى يحدث فى جميع اللغات أن الشذوذ فى الكلام المألوف أكثر . ومن الخطأ أن نستخلص من الكلمات المألوفة (وهى التى يكثر فيها الشذوذ) قواعد نطبقها على الكلمات غير المألوفة . وهذا أصل ماوقع فيه النحويون من كثرة التأويل والتخريج .

تغييرها أو تنظيمها مثـــل رجال ونســـوة وإبل وبيض وســود وفرسان وسور وعبر والقواعد التنظيمية التي أدعو إليها هي أن نجعل من الصحيح كل جمـــع على وزن أفراد ولو كان هناك جمع سماعي يخالفه وكذلك يجب أن يعد من الصحيح كل جمع على وزن بصائر (ومثلها أقارب ومفاتح وصهاريج)

وعلى ذلك يكون كل جمع على هـــذين الوزنين صحيحا مثل أبحاث وأبيات وأسماء ومصائر .

وإذا كانت هاتان الصيغتان غير مقبـــولتين فيجب اختيار صيغ أخرى فيقال

بغاة جمع باغ

أعزة جمع عزيز وأمثالها مثل كنيف وسرير

شفعاء جمع شفيع وعالم وقتيل ومريض (مع صحة قتلى ومرضى)

أنبياء جمع نبي ودعي وخلي

قلوب جمع قلب وكل ما يكون على وزنها سواء صحت عينها أو اعتلت مثل بيوت

ولاشك عندي أن هذه القواعد تضم أكثر من تسعين في المـــائة من كلمات اللغة ويحسن أن نتجنب جمع التكسير في الباقي

المشتقات

من الافعال :

(١) أبنية المصدر(١) :

الفعل المفتوح العين المتعدى يكون مصدره على وزن نصر

الفعل المفتوح العين اللازم يكون مصدره على وزن خروج

---

(١) هذا باب من أصعب أبواب اللغة على المتعلمين وأعسرها على من يريد أن يتكلم الفصحى بطلاقة طبيعية عن ثقة أن ما ينطق به صحيح . ولا أعرف عالما من علماء اللغة المتخصصين يستطيع أن يستغنى عن أن يستشير المعاجم ليعرف صحة مصدر ما وبعض الأفعال لها مصدران أو ثلاثة، فيزداد بذلك الاضطراب. ولا نزاع أن اللغة سماعية كما هى الحال فى اللغات كلها . ولم يمنع ذلك أن توضع قواعد لتنظيمها تنظيما يستقيم به الكلام دون تردد كثير . والفصحى فى هذا العصر أحوج إلى التنظيم من غيرها من اللغات لأننا لانسمعها صحيحة إلا حين يتلى القرآن الكريم . ومن المستحيل أن تظل أبنية المصدر وأبواب الفعل وصيغ جمع التكسير كلها سماعية لأن فى ذلك إرهاقا للذاكرة وفيه عناء لاتستقيم معه السليقة ولم يكن ذلك ممكنا فى الماضى إلا لأن الناس كانوا يتكلمونها صحيحة فكانت لهم بذلك مرانة طيبة على الفصيح من الكلام. والنحاة الأقدمون وضعوا قواعد تقريبية لتنظم أبنية المصدر ويصح أن نجعلها قياسية مطردة وان خالف ذلك المسموع . والنظرية التى أريد أن أبنى عليها تنظيم المصادر تقوم على أن صحة المسموع لاتمنع صحة المقيس . فإذا اتفقا فلا خلاف واذا اختلفا فكلاهما صحيح . والذى يعنينا أن يثق المتكلم أنه عند الشك يستطيع ان يلجأ الى القياس فيكون كلامه صحيحا . وجريا على هذه النظرية رأيت أن أضع تنظيما لأبنية المصدر يقوم على التوسع والاطراد فيما وضعه النحاة من قواعد تقريبية .

الفعل المكسور العين ـ يكون مصدره على وزن فرح

الفعل المضموم العين ـ يكون مصدره على وزن سهولة أو كرامه

واليك الأمثلة على تطبيق هذه القواعد ، فتقول :

نصر نصرا . ووعد وعدا . وقال قولا . وخاف خوفا . وباع بيعا ورمى رميا . وسعى سعيا ووعى وعيا . وشد شدا .

وتقول : نزل نزولا . ووقع وقوعا . ووجم وجوما . وحاد حيودا وعلا علوا . وجثا جثوا . وهزأ هزوءا .

وتقــول : فرح فرحا — وحنق حنقا . وسخط سخطا . وورم ورما .

تقول سهل سهولة . وكرم كرامة .

وقد تؤدى هذه القواعد الى مصادر تخالف المسموع فيـكون مصدر ماد ميودا والصحيح ميدا . والرأى عندى أن يعد الميود مصدرا صحيحاً ولا يمنع ذلك من صحة الميد وهوالمصدر المسموع. وهناك مصادر تخالف كل القواعد الموضوعة للمصدر مخالفة تامة فهى سماعية بحته . مثل قضى قضاء . وشكر شكرا . ورضى رضا وأبى إباء وطفا طوفانا . وعندى أن هذه أسماء تحفظ كما تحفظ بقية كلمات اللغة فيكون الاباء إسمالا مصـــدرا ويكون المصدر القياسى

أبيا صحيح . وفى ذلك غضاضة لاشك فيها . ولكن الغضاضة هنا أصلها ذيوع كلمة الإباء . وكذلك كلمة طوفان فهى اسم والمصدر القياسى طفوا وفى هذا أيضا غضاضة أصلها ذيوع كلمة الطوفان : وقد ذكر القدماء أن صيغة الاباء تدل على الامتناع وصيغة الطوفان والرجحان تدل على التقلب وصيغة الصداع تدل على الأمراض . وعندى أن هذه كلها اسماء تحفظ كما وردت .

أما مصادر الأفعال الرباعية والخماسية فكلها قياسية أقبل اقبالا . وانقبض انقباضا . واشتمل اشتمالا . واستغفر استغفارا وتقدم تقدما .

(٥) اسم الفاعل(١) من الثلاثى :

المجموعة الأولى ناصر . واعد . واضع . شاد

المجموعة الثانية قائل . خائف . بائع

---

(١) اذ أردنا تنظيم المشتقات من الفعل فيحسن أن نقسم الأفعال الثلاثية الى ثلاث مجموعات .

الأولى	نصر . وعد . وضع . شد	الصحيحة والمعتل أولها
الثانية	قال . خاف . باع	المعتل وسطها
الثالثة	دعا . سعى . رمى . وعى	المعتله ، أخرها

ذلك أن المشتقات متشابهه فى كل مجموعة .

المجموعة الثالثة　　الداعى . الساعى . الراعى . الواعى(١)

أما اسم الفاعل من غـــير الثلاثى فهو مطرد مثل : مقبل . مفتى . مسيطر ومحتل . ومستغل .

(٦) اسم المفعول من الثلاثى :

المجموعة الأولى　　منصور . موعود . موضوع . مشـدود

المجموعه الثانية　　مقول . مخوف . مبيع

المجموعة الثالثة　　مدعو . مسمى إليه . مرمى . موعى

اسم المفعول من غير الثلاثى مطرد مثل : مقـــام . مجرى . مدحرج . محتل . مستغفر .

(٧) اسم الزمان والمكان واسم الحدث (المصدر الميمى)(٢)

---

(١) ســـبق أن بينا أن هـــذه الـكلمات ترفع وتنصب وتجـر على النحو الآتى (ساع . ساعيا . ساع)

(٢) هذا باب يصح ان نعيد النظر فى قواعده حتى لايحتاج المتكلم الى التوقف لابحث هل الفعل مكسور عين المضارع أم لا وهذه الصيغ الثلاث واحدة فى غير الأفعال الثلاثية وفى الأفعال الثلاثية الا ما كان مضارعه مكسور العين ولا أرى ما يدعـو الى التفريق بينها فى هذا الباب وحده . والرأى عندى أن تكون القاعدة أن هذه الصيغ الثلاث كلها على وزن ملعب دائما الا ما اشتهر خلافه مثل . منزل . موضع . موعد ولتعتبر هذه شواذ من القاعدة العامة ولا تـكون لها قاعدة خاصة بها والدليل على ذلك كلمة موضع ومأدبة فهى شاذة أيضا .

المجموعة الأولى مقتل . مذهب . مشد

المجموعة الثانية مقال . مخاف . مباع

المجموعة الثالثة مسعى . مرمى . مجرى . موعى

اسم المكان من غير الثلاثى مطرد مثل : مُقام . مُجرى . مرمى . محتل . ملتقى ويستثنى من هذه القاعدة ما أشتهر من اسم المكان مثل منزِل . معرِض . موقِد وكذلك موضع . مأدبة

(٨) اسم الهيئة :

المجموعة الأولى جلسة

المجموعة الثانية قيلة . بيعة

المجموعة الثالثة رمية وجرية

(٩) اسم المرة

المجموعة الأولى ضربة . شدة

المجموعة الثانية قولة . بيعة

المجموعة الثالثة رمية . سعية . جرية . شدة .

تعليقات على إعراب الإسم

(١) المنادى

الأصل فى المنـادى أن يكون مقصودا بذاته ويكون إعرابه الرفع فتقول يامحمد . يا أيها الرجل

فإن لم يكن مقصودا بذاته كأن يكون نـكرة أو معينا بصفة فيه فينصب مثل ياحاضرا فى فؤادى وياصاحب الدار

على أن أهم ما فى هذا الباب البحث فى أدوات النداء ودلالاتها وقد ذكر القـدماء أن بعض هذه الادوات ينادى بها القريب وبعضها ينادى به البعيد وأن منها مايصلح لنداء القريب والبعيد على حـد سواء

وعندى أن هذا التعبير عن القرب والبعد لايتعلق بالمـكان وليس طبيعيا أن نستعمل أداة بعينها للنداء اذا كان المنـادى على بعد متر واحد وأخرى اذا كان على بعد عشرين وانما يراد بالقريب أن يكون المنادى حاضرا فعلا وبالبعيد أن يكون المنادى غير حاضر فتكون المناداة عند ذلك أشبه بالمناجاة . فإذا قال الشاعر أفاطم

مهلا بعض هذا التدلل فإن النداء هنا مناجاة وأداته الهمزة أو أى أو أيا أما الأدوات الأخرى وخاصة يا فتصلح لكلا هذين النوعين من النداء . على أن هذا التفريق بين الأدوات ليس حاسما ولا حتميا

(٢) الممنوع من الصرف :

الأصل فى الأسماء أن تنون مالم تلحقها ال أو الاضافة . ولكن هناك أسماء لا يجوز تنوينها حتى عند خلوها من ال والاضافة وتسمى الممنوعه من الصرف وتجر بالفتحة وهى .

١ — من الصفات ما كان على وزن أحسن وأحمر وبيضاء وسكران فتقول مررت بأحسنَ منهم :

٢ — من الأعلام ما كان أعجميا أو مؤنثا أو كانت فيه علامة التأنيث وما كان على وزن الفعل أو على وزن عثمان .

فتقول : مررت بيعقوب وبزينب وبطلحةَ وبأحمدَ وبعثمانَ

٣ — من الجموع ما كان على وزن شفعاء . أنبياء . مفاتح صهاريج وجر هذه الأسماء بالفتحة مقصور على حالة واحدة أى عند خلوها من ال والاضافة أى عند امتناع تنوينها والا كان جرها بالكسرة كغيرها من الاسماء فتقول : مررت بالاصدقاء وبأصدقائك على حين أنك تقول : مررت بأصدقاءَ لنا .

وهذا الباب من الأمـــور التى يتعثر فيها كثير من الذين يتكلمون الفصحى ولا أدعى أنى فهمت جوهر هذا المنـــع من الصرف وقد يرى بعضهم أنه لا داعى لذلك وأننا نســـتطيع أن تخضع هذه الـكلمات للقاعدة العامة (الجر بالـكسرة). ولا أرى هذا الرأى . ففى كل لغـة خصائص تخالف المنطق ومع ذلك لا يجوز الإغضاء عنها .

على أن العرب أنفسهم تساهلوا فى بعض هذه الـكلمات مثل مررت بهندٍ وفسرت الآية الـكريمة « اهبطوا مصرا » على أنها علم وعلى أنها مفرد الأمصار وقيل فى جواز تنوين هذه الـكلمات أنه لقصرها فهل يدل هذا على أن الأصل فى الممنوع من الصرف أن بعض الـكلمات طويلة مثل شفعاء وأنبياء وصهاريج ؟ على أن هذا تعليل واه على كل حال .

أشياء :

حار النحاة فى تعليل جر أشـــــياء بالفتحة فى قوله تعالى « لا تســـألوا عن أشياءَ أن تبد لـكم تسؤكم » وعندى أن السبب هو ورود ان بعدها إذ ليس من جميل القول أن تقول عن أشـــياءٍ ان تبد لـكم وفيه دليـل على أن الذوق أدق وأرق من القواعد .

(٣) الاستثناء .

أتعب النحاة أنفسهم وأتعبوا الناس حين جعلوا الاستثناء بابا له قواعد خاصة به ولهم فيه مصطلحات عجيبة كالاستثناء المنقطع وأمثلتهم على ذلك عقيمة . ومنهم من ادعى أن القرآن الكريم فيه أمثلة لهذا الاستثناء المنقطع وحاشا لله أن يكون فى كلامه شيء من هذا . والواقع أن (إلا) أداة وصل أو فصل تربط أو تفصل بها أجزاء العبارة الواحدة . وليس من الضرورى أن يكون معناها استثناء ما بعدها مما قبلها .

الاستثناء لا يؤثر فى الاعراب شيئا فإذا كان المستثنى متحدثا عنه أو خبرا متعلقا به كان حقه الرفع . وإلا فهو منصوب على أنه تكملة وفى عبارة « ما قام إلا محمد » يرفع محمد لأنه متحدث عنه وفى عبارة « ما محمد إلا رسول » ترفع كلمة رسول لأنها خبر متعلق بالمتحدث عنه وفى ماعدا ذلك يكون المستثنى تكملة منصوبة كما فى الآية « فسجدوا إلا إبليس » وعلى ذلك يكون المعنى هو الذى يحدد اعراب المستثنى وليس لكلمة (إلا) أثر فى اعراب ما بعدها .

الاستثناء بغير وسوى :

لاداعى لإعراب (سوى) ومن العبث فرض حركات مقدرة

على يأيها أما إعراب (غير) فقد وضع النحاة له قواعد من أعجب العجب فيقولون أنه يقع عليها إعراب المستثنى بإلا ولا أعرف قاعدة أقل فائدة للقراء والمتكلمين من هذه القاعدة . كأن على المتكلم أن يقف ويغير عبارته ويحمل الاستثناء بإلا ثم يقدر حركة ما بعدها ثم يعود الى عبارته الأولى فيعرب غير اعراب ذلك المستثنى وهذا بالطبع من أشد القواعد صعوبة وعقما .

والواقع أن (غير) كلمة ككل كلمات اللغة ترفع إذا كانت متحدثا عنها مثل « لايقع فى الشر غير فاعله » وفى الآية الكريمة « مالكم من إله غيره » المتحدث عنه غيره فهى واجبة الرفع أما عبارة « لكل داء دواء غير الكى فكلمة (غير الكى) متعلقة بالدواء ويجب رفعها وليس كذلك عبارة « لكل داء دواء غير الموت » لأن غير الموت تكملة للعبارة السابقة . ولا علاقة لها بكلمة دواء . فهى تكملة واجبة النصب .

من ذلك يتبين أن إعراب (غير) لايختلف فى شيء عن إعراب غيرها من الكلمات ولا داعى لوضع قاعدة خاصة بها .

وهناك عدة مسائل يجب أن تكون قواعدها بسيطة واضحة بحيث لا يحتاج المتكلم إلى تردد فى معرفة وجه الصواب فيها . من ذلك .

(٤) لا النافية :

النفى بلا إما أن يـكون نفياً بسيطا كما فى عبارة « لاخوف عليهم » فهذه عبارة يجب فيها الرفع . أو النفى الباث القاطع الذى يراد تأكيده كما فى عبارة «لاريب فيه» فهذه يكون مابعدها مفتوحا وجوبا . والعبرة فى ذلك بالمعنى والتعبير فى هذه الحـال بأن لا نافية للجنس لا معنى له فإذا تحدثت عن مكان آمن فلك أن تقول (لا خوف على من فيه) أما إذا أتاك ملهوف يستغيث بك فلك أن تقول (لا خوف عليك) ذلك نفى بسير وهذا نفى بات(١)

(٥) كم

الأصل فى هذه الـكلمة أن يأتى بعدها حرف من فإن أردت التكثير قلت (كم من فئة قليلة)و(كم من علماء ضحوا بأنفسهم) فإن أردت الاستفهام عن العدد فإنك تقول (كم من الـكتب قرأت)

---

(١) ليس من المعقول أن يقال عن لا هذه أنها نافيـــة للجنس ولايمكن أن تقول لا رجل فى الدار وأنت تعنى أنه قد يكون فيها رجلان ومن الخطأ أن تقول لارجل شجاعا فى المدينه لأن وصف الرجل بالشجاعة يمنع أن يكون النفى باتا قاطعا وهذا التركيب على كل حال ضعيف فج ولاداعى له ويكون الرفع فيه أولى

و (بكم درهم أشتريت الكتاب) و (كم من الرجال قام معك)(١)

(٦) كلا وكلتا

الألف فى كلا وكلتا ليست للتثنية . والدليل على ذلك أن الفعل بعدها مفرد ويصح أن تكون هذه صيغتها الوحيدةفإن أردت أن تجعلها صفتين بعد المثنى فإنه يجرى عليها حكم إعراب المثنى .

فمن الصحيح أن تقول كلا المعلم والطبيب لاينصح

ومن الصحيح أن تقول : المعلم والطبيب كلاهما لاينصح :

ومن الصحيح أن تقول إن المعلم والطبيب كليهما لاينصحان

ومن الخطأ أن تقول إن المعلم والطبيب كلاهما لاينصحان(٢)

---

(١) ان أبيت الا أن تعقد المسائل على نفسك بحذف حرف (من) فلك أن تقول فى التكثير كم فئة قليلة وكم رجال ضحوا بأنفسهم ويبقى ما بعد (كم) مجرورا. ولا أرى ما يدعو للحذف إلا ضرورة كما فى الشعر أما (كم) الاستفهامية إذا حذف مما بعدها حرف (من) لم يعد لها شأن فى اعراب ما بعدها فتقول كم كتابا قرأت وبكم درهم اشتريت وليس من رأيى أن تقول فى الاستفهام كم رجال قاموا معك لاشتباه ذلك بكم التى للكثير .

(٢) يحسن الاقتصار على الصيغتين الأوليين كلا المعلم والطبيب وصيغة المعلم الطبيب كلاهما فتكون كلا وكلتا علىهذه الصورة دائما ويتبعها فعل مفرد.

(٧) حتى :

لا داعى لافراد قاعدة خاصة لاعراب ما بعد حتى . والأمر يتوقف على المعنى الذى تريده فإذا قلت أكلت السمكة حتى رأسها فذلك يعنى أنك أكلت رأسها وإذا قلت حتى رأسها فذلك يعنى إلى رأسها فإذا جاءت بعدها عبارة فيها متحدث عنه وخبر متعلق به (نصا لاتقديرا) فإن ما بعدها يرفع على الخبرية وليس لحتى أثر فى هذا الرفع فتقول حتى أنت متعب أو حتى محمد قائم وحتى ماء دجله أشكل (١)

(٨) أى :

إعراب أى لا يختلف فى شىء عن إعراب غيرها فتقول (أيكم يأتينى بها) لأنها تدل على متحدث عنه وكذلك (أيما الأجلين قضيت) و (أى كتاب قرأت) وتنصب أى هنا من حيث هى تكملة وقع عليها الحدث ولا عبرة بتقديمها أو تأخيرها(٢).

---

(١) لم يكن الكسائى ليموت وفى نفسه شىء من حتى لو أنه اتبع المعنى ولم يجعل حتى عاملا تعمل فيما بعدها والعبرة بالمعنى ولا يجوز رفع ما بعدها على أنه متحدث عنه خبره مقدر إذ لاداعى لهذا التخريج .

(٢) اتهمت أى أنها هكذا خلقت شاذة ولا أرى فيها شذوذا ولاداعى لغرض فعل مقدر ينصبها .

(٩) أن وإن

بينا من قبل أن الحالة الوحيدة التي ينصب فيها المتحدث عنه هي الحالة التي يأتي فيها المتحدث عنه بعد كلمة إن وأخواتها وبينا أن ذلك يرجع إلى ما تعوده الناس حين يقولون إنك ولكنك ومن الأدلة على ذلك أنها إذا خففت لم تنصب مابعدها فيقال لكن أنت قائم ولكن الرجال قاموا .

ويتردد الناس فى فتح همزة إن أو كسرها ولاداعى للتردد فهمزة ان تكسر إذا وقعت فى أول جملة يراد منها أن تكون قائمة بذاتها سواء فى ذلك أوقعت فى أول الكلام أم فى غضونه فتقول (إنك كريم) . وتقول(أنا أعلم أنك كريم) لأن المراد هنا تقرير علمى بكرمك أما إذا قلت (الله يعلم إنك لكريم) فإن همزة إن تكسر لأن المقصود تقرير كرمك وعبارة (الله يعلم) جاءت للتأكيد .

وقال القدماء ان همزة إن تكسر دائما بعد قال وذلك أن العرب كانت تأتى بالكلام نصا بعد كلمة قال ولذلك وجب كسر همزة إن ولكنا فى العصر الحاضر تعودنا أن نأتى بعد كلمة قال بنص

القول أو بصيغة غير النص وهو مايسمى بالقول غير المباشر وهنا يجب فتح همزة إن فتقول

قال محمد إنى قادم

وقال محمد أنه قادم

ولو فتحت الهمزة فى المثل الأول أو كسرتها فى المثل الثانى لاختلف المعنى تماما

تعليقات على إعراب الفعل

(١) نصب الفعل :

بينا من قبل أن الفعل ينصب على الغائية كأن يكون نتيجة أو غرضا أو غاية لما سبق وأدوات ذلك كثيرة . وأكثرها مشـــهور معروف لاصعوبة فيه . ولـكن النحاة جعلوا لبعضها شروطا خاصة حين تنصب الفعل . فمن ذلك الفاء . قالوا أنها لا بد أن يسبقها النفى أو الاستفهام أو التمنى فزادوا بذلك الأمر تعقيدا . ولا أرى ما يدعو إلى ذلك ويكفى أن يكون المتكلم أراد حقا أن يدل على أن الفعل غايه لمـــا سبقه والحـكم فى ذلك للمعنى

ولما يريده المتكلم . مثال ذلك . « ولبس عباءة وتقر عيني » فإذا أردت أن تكون قرة العين نتيجة للبس العباءة كان النصب · وإذا أردت مجرد العطف فيجب الرفع . بهذا نتخلص من كثير من التعقيد الذى يحيط بهذا الباب . وكذلك قولهم فى اذن فالعبرة ليست بكلمة اذن ولا بالشروط الموضوعة لها حين تنصب الفعل الواقع بعدها . ويكفى أن يريد المتكلم أن مايليها غاية أو غرض أو نتيجة لما قبلها فتقول « تزورنى اذن اكرمك » بالفتح إذا أردت أن الاكرام نتيجة للزيارة . أما إذا أردت أن الزيارة والاكرام عملان مستقلان وأن العطف لا يدل على أن الثانى غاية للأول فالرفع أولى .

(٢) جزم الفعل :

الجزم هنا اصطلاح موفق جدا فمعناه لغة القطع. وجزم الفعل يكون واجبا إذا كان الحدث ناقصا . وقد بينا أمثلة ذلك مثل النفى فى الماضى (لم يحدث) . ومثل جزم فعل الأمر وقلنا إن الحدث المأمور به لايقع إلا إذا أطيع الأمر . وكذلك الفعل المتعلق بفعل الأمر . مثل : دعنى أقرأ .

على أن أهم مواضع الجزم هو أن يكون هناك فعلان معلق

وقوع أحدهما على وقوع الفعل الآخر عند ذالك يقع الجزم عليهما. وهذا هو الشرط.

والشرط موضوع يستحق أن نفرد له بابا خاصا.

(٣) الشرط:

أكثر اللغات الكبرى تحرص على أن تجعل للجملةالشرطية صيغا خاصة وهو ما يعرف فى اللغات الأجنبية بـ Sujunctive وهو موضوع صعب يحتاج إلى ذوق يدرك الفرق بين التقرير والشرط وهو فى كثير من الأحيان عسير.

والأصل فى الشرط أن يكون هناك حدث لا يقع إلا إذا وقع حدث آخر متعلق به.

ويجب أن لا تطبق قواعد الجملة الشرطية على الفعل الماضى لأنه أما وقع أو لم يقع. والحديث عنه اخبارى. وإذا أدخلت أدوات الشرطعلى الفعل الماضى كان لها معنى غير الشرطية. ولعل هذا هو السبب فى أن الفعل الماضى لايذكر بعد «مهما» لأنها أداة شرطية بحته ولايجوز أن تستعمل فى غير الشرط فهى متبوعة دائما بفعل مضارع مشروط مجزوم.

الشرط موضوع دقيق يدركه الحس اللغوى المرهف . وهو كذلك فى كل اللغات . ولذلك عدل المحدثون من أهل اللغات الأجنبية عن التمسك به . ولا أدعو إلى مثل ذلك فى اللغةالعربية ولـكنى أدعو إلى الاهتداء بالمعنى وحده فلا يكون الجزم إلا حين يكون . معنى الشرطيه مقصودا .

ولنتدبر العبارات الآتية :

(٣) إذا كانت فيكم كتيبة صادقه غلبتم أعداءكم .

هذه العبارة تقرير لحقيقة. وليس فيها معنى الشرطية . وليس أحد الحدثين معلقا على الآخر .

(٢) لو كانت فيكم كتيبة صادقة لغلبتم أعداءكم .

هذه العبارة أيضا لاتدل على تعليق الأمرين أحدهما على الآخر وإنما تدل، على أنه ليس فيكم كتيبة صادقة وعلى ذلك لم يحدث أن غلبتم أعداءكم .

(٣) أن تـكن فيكم كتيبة صادقة تغلبوا أعداءكم .

هذه العبارة شرطية لأن غلبة الأعـداء معلقة على وجود الـكتيبة الصادقة . وهذا الوجود وغلبة الأعداء محتمل وقوعها

وهو مالا تدل عليه عبارة لو كانت فيكم كتيبة ولا عبارة إذا كانت فيكم كتيبة . والفرق دقيق كما هى الحال فى جميع عبارات الشرط فى اللغات كافة.

وأدق ما أعرف من الشرط القائم على المعنى قوله تعالى فى الآية الكريمه « لولا أخرتنى إلى أجل قريب فأصدقَ وأكن من الصالحين » .

والمعنى وحده هو الذى يحدد إعراب فأصدق وإعراب وأكن فالفتح فى أصدق يعنى أن التصدق تابع للتأخير وغرض من أغراضه . وليس جوابا للشرط وإلا اختلف المراد فليس المراد لو أخرتنى أتصدق وإنما المراد لو أخرتنى لكان هذا سبباً لأن أصدق .

وأما جزم وأكن فهو غاية فى الدقة لأنه يعنى أن كونه من الصالحين مشروط بتأخيره ولذلك وجب جزمه لوجود معنى الشرطية . ولو نصبت لكان المعنى عطفا على فأصدق . وهذا يغير المعنى المراد . اذ المراد أن اخرتنى أكن من الصالحين ويدل ذلك على أمل القائل فى تحقيق الشرط وإن كان فى الواقع مستحيلا

تعليقات على مشتقات الفعل

(١) همزة التعدية :

قياسية فى قولك نزل وأنزل . وهذا هو العمل الوحيد لهذه الهمزه التى تدخل على الثلاثى اللازم فيتعدى بها . وكل ما قيل بعد ذلك عن الهمزة التى تدخل على الفعل فتجعل له معنى خاصا كل هذا من الصعوبات التى لاداعى لها . قالوا أخفى بمعنى أزال الخفاء . وهو غير معقـــول . والمثل الذى يضربونه فى الآية الـكريمه « أكاد أخفيها » لايدل على ذلك لأن الله تعالى أخفى عنا كل مايتعلق بالساعة إلا أنها آتية فهى تـكاد تـكون خافية علينا . وقولهم أعتب أزال العتب تأويل لا قيمة له فأعتب كلمـــة مســتقلة معناها اعتذر . وكذلك قولهم أنها تدل على الوجود لقولك لقيت فلانا فأعظمته أى وجدته عظيما . وهو تعقيد لأن أعظم كلة مستقلة ودليلنا على أن هذه القواعد لاقيمة لها أنها غير مطردة وتكاد تكون مقصورة على الأمثلة التى ذكروها وهى قليلة .

(٢) عاصم بمعنى معصوم :

هذا تخريج لاداعى له. قالوا أن آية «لا عاصم اليوم من أمر الله» أى لامعصوم . ولا معنى لذلك لأن الآية رد على قول ابن نوح

« سآوى الى جبل يعصمنى من الماء » فقيل له لا عاصم اليوم ولا محل للتأويل . وقولهم ماء دافق بمعنى مدفوق تخريج لاقيمة له ولم يقل أحد أن الماء الجارى لابد أن يكون معناه الماء المجرى . والتفسير الواضح الصريح أولى من خلق التناقض فى أمر واضح ثم العمل على محو التناقض المزعوم بتناقض آخر . وقولهم فى عيشة راضية أنها معنى مرضية يدل على ضعف عجيب فى الخيال فالعيشة فى صميمها لا تعنى إلا قوما يعيشون . وعلى ذلك فهم راضون وسمعت من يدعى اجادة العربية يقول فى نقده لكتاب أن أسلوبه راض . وهو يظن أن ذلك يعنى مرضى وهو غاية الجهل.

(٣) الباب الواحد للفعل الواحد :

لا أستطيع أن أفهم لم يكون للفعل الواحد أبواب متعددة كلها بمعنى واحد ولم يستطع أحد أن يقنعنى أن الاحتفاظ بهذه الأبواب المتعددة يفيد اللغة فى شىء . فهذا نوع من المعرفة مرهق ولا يفيد منه أحد شيئا . بل الواقع أن تعدد الأبواب يجعل من الصعب على المتكلم أن يتعود القول الصحيح . وقد ثبت ثبوتا قاطعا أن التعود يفسده التردد بين أمرين ، وأن يكن كل منهما صحيحا . وإذا كان البابان صحيحين فاحدهما صواب حتما ولا داعى

لمعرفة الباب الآخر . والعادة وحدها هى التى « تجعل الصواب يثبت فى الأذهان .

وقد يقال أن اختيار الباب الواحد سيكون اختيارا تحكميا . وليس علينا فى ذلك ضير . فاللغة كلها تحكمية . ونستطيع أن نضع قواعد لهذا الاختيار على النحو الآتى :

(ا) الأفعال المشهورة :

(١) إذا كان لكل باب من الابواب المتعددة معنى خاص بقيت الحال على ما هى عليه مثل كبر و كبر .

(١) إذا كانت الأبواب المتعددة كلها بمعنى واحد فيجب اختيار واحد منها ويفضل الباب الذى تكون عينه مفتوحة . ويفضل الباب المضموم العين على الباب الذى عينه مكسورة .

(ب) الأفعال غير المشهورة :

هذه الأفعال يصح تصريفها بالفتح دائماً للخفه . وقد قال بعض الأقدمين بجواز الضم أو الكسر .

وإن كان المتزمتون يفسرون ذلك القول بأن الجواز عندما يكون الباب غير معروف .

ولا يمكن أن يكون هذا ما أراده الأقدمون لأن لكل فعل بابا معروفا فى المعاجم .

وليس من المعقول أن نجد أكبر علماء اللغة فى حاجة إلى المعاجم إذا أرادوا أن يتأكدوا من باب الفعل . وهذا الشك أدى إلى اهمال كثير من الأفعال التى يحتاج اليها الكتاب لجهلهم بتصريفها . وشر من ذلك شعور المتكلم بعدم الثقة عندما يعرض له فعل غير مألوف . ولهذا يجب قبول صحة الفعل إذا وافق هذه القواعد .

ماليس فى كلام العرب

يظن كثير من اللغويين أنه من البديهى أن نتقيد بما ورد فى المعاجم من صيغ وأن علينا أن نرفض مالم يرد فيها . إلا إذا نص النحويون على أن صيغة بعينها قياسية . فاذا أراد أحد أن يصيغ كلمة مثل خصوبة وجب عليه أن يبحث فى المعاجم هل وردت فيها أو لم ترد مع أن الصيغة عربية خالصة والمعنى واضح. ويختلف كثيراً عن معنى كلمة الخصب . ولاعيب فيها إلا أنها لم ترد فى المعاجم . وهذا تقييد لا معنى له ومن القدماء من قال ما أشبه كلام العرب فهو من كلامهم وهى رخصة ضرورية

فى كل لغة ولا يضير اللغة العربية فى شىء أن نتوسع فى محاكاة الصيغ العربية سواء نص النحاة على أن الصيغة قياسية أو لم ينصوا، وسواء وردت أو لم ترد . من ذلك كلة التبرير فهى وإن لم ترد فى المعاجم يجب أن تعد صحيحة لأن صيغتها عربية خالصة ، ولأنها تدل على معنى غير التسويغ . فالتسويغ هو ما تقوله قبل وقوع الأمر ، والتبرير هو ماتقوله بعد وقوعه . وكذلك كلمة التقييم ، لها مثيل فى اللغة من حيث الصيغة والحاجة إلى التفريق بينها وبين التقويم واضحة .

ولا نزاع أن اللغة أدق من قواعدها ، وأن الذوق أصدق من أجروميتها ، وأن اللغة أوسع من معاجمها ، وأن التقييد بما ورد منها فى المعاجم القديمة ينقص من قدرتها على التطور والنمو وإذا قيل أن اللغة العربية كما عرفها الأصمعى تكفى حاجات المدنية كلها ، الحديثة منها والقديمة فنى هذا تجاوز كبير . وإذا قيل أن اللغة العربية أغنى اللغات فإن ذلك كان صحيحا يوما من الأيام وليس من المستحيل على اللغات غير المقيدة أن تصبح أغنى من العربية وأوسع وعلى ذلك يكون التقيد بما فى المعاجم أفقارا للغة العربية من غير شك .

مقترحات لم يتفق عليها بعد

(١) المدد (١) .

إذا كان العـــدد أرقاما فيجب أن تقرأه بالتسكين فى جميع الحالات فيقال فى قراءة عدد ٣٠٥ر٥٦٠ر٢ أثنين مليون وخمس مائة وستين ألف وثلاث مائة وخمسه فى جميع الحالات فإذا كان هناك معدود فصل بينهما بحرف من فيقال خمسة من الرجال والنساء على الســـواء .

---

(١) لم يكن العرب أمة حساب قال ذلك عنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم . وليس من المعقول أن تظل قواعد العدد على ما كانت عليه بعد أن بلغت الرياضيات ما بلغت من شأن فى العصر الحاضر .

ولا محل للتفريق بين القلة والكثرة . ذلك أن العرب كانوا يعدون ما فوق العشرة كثرة وكانوا يرون المائه بغير ثروة. وكانت دية الملك ألف بعير كأن ذلك كان أقصى ما تصوروه .

وليس صحيحا أن العرب كانت تلتزم بالقول فى العدد سبعة عشر ومائه وألف ولو كان هذا صحيحا ما كان علينا أن نتبعه . والواقع أن هذه الطريقة لم تتبع الا فى كتب التاريخ حيث كانت الحوادث تتوالى سنة بعد سنة . فإذا انتهت سنة ثلاثين بعد المائة قالوا دخلت سنة احدى وثلاثين بعد المائة . ولم يلتزم العرب بذلك فجميع كتب السيرة تقول خرج « صلى الله عليه وسلم » يوم بدر فى ثلاثمائة وأربعة عشر نفرا (أو نحو ذلك)

أما إذا كان العدد بالحروف فيقرأ هكذا : مليونين وخمسمائة وستين ألف وثلاثمائة وخمسة بالكسر دائما على فرض أنها مسبوقة بكلمة (عدد) فإذا لحقها معدود قيل من النساء أو الرجال على حد سواء ولا يتغير العدد تبعا لجنس المعدود ولا يتغير اعراب المعدود. ويكون دائما جمعا فتقول خمسه من الرجال وخمسة من النساء ومائة من الرجال ..

بهذا نتخلص من التمكير في اعراب العدد وفي مخالفته لجنس المعدود . ونتخلص من اعراب المعدود وجعله احيانا مفردا مع كثرة العدد.

ومن صعوبات العدد اختلاف الإعراب والجنس وأن بعض المعدود يكون مفردا وبعضه جمعا . فتقول مائة ألف رجل . وخمسة رجال وعشرين رجلا . وخمس نساء . وخمس عشرة امرأة وقالو أن الصحيح أن تقول مائة درهم ونصف درهم بدلا من مائة درهم ونصف . كل هذا يعوق الانطلاق عندما يعرض العدد للمتكلمين .

ومع أن العدد في جميع اللغات فيه شذوذ وبدائية ليس من السهل التخلص منها الا أن التعقيد في العدد في اللغة العربية يجعل الرياضيات وخاصة الرياضيات العليا صعبة جدا أو مستحيلة

الهمزة

وضعت لرسم هذا الحرف الدال قواعد كثيرة معقدة تحتاج إلى تفكير وتردد وجهد لايجوز أن يضيع فى رسم حرف مها يكن

والقواعد الطبيعية لرسم الهمزة بسيطة جدا .

فى اول الـكلمة تكتب على ألف دائما أقبل ، إذا .

فى وسط الـكلمة

تكتب المتحركة على الحرف القابل لحركتها دائما شـــؤون مسؤول مأة (١) ، مأتان ، جرآن ، عبآن ، يقرؤون ولا عبرة بما للحرف السابق عليها جيأة، بيأة.

وتكتب الساكنة على الحرف الذى تؤول اليه عند تخفيفها المؤمنون ، اليأس ، بئر .

فى آخر الـكلة تعامل معاملة الساكنة لأن حركة الإعراب ليست من بناء الـكلمة ويجب أن لا تؤثر فى رسمها .

فتكتب على الحرف المخفف لآلىء ، شيء ، جؤجؤ، هزؤ ، أمرؤ

(١) ونتحاشى بذلك كتابتها مائة وهو الرسم الذى جعل كثيرا جدا من كبار المثقفين ينطقونها ماءة

امرىء، امرأ اذا أن التخفيف وأضح فى كل منها (١)

---

(١) أود أن استطرد هنا الى الحديث عن قواعد الاملاء فى اللغة العربية اذا أن فيها صعوبات كثيرة على المتعلمين ولاداعى لها البتة . والواقع أن هناك منهجين فى الاملاء : منهج معروف فى اللغات كلها يجعل كتابه الكلمات متعلقه بالأصول التى يدل عليها فقه اللغـة وقد يجعلها ذلك غير منطقية ولكنها على الاقل لها أسباب معروفة ، والمنهج الثانى يدعو الى أن تكون هيئة الكلمة صورة مطابقة للنطق بها وهى النزعة الحديثه . وأما اللغه العربيه فأحسب أن الخطاطين هم الذين تحكموا فى قواعد املائها رغبة منهم فى جعل الكتابة العربية فنا جيلا . ولا نزاع انهم جعلوا الخط العربى فنا على أن الخط مهما يكن جيلا لا يمكن أن يعد من الفنون الراقية ولا يصح فى العصر الحاضر أن نخضع لذلك

لولا الخطاطون ما كتبت الا الاستثنائية والا الشرطية على هيئة واحدة فإذا قيل دفاعا عن ذلك أن النون تنطق مدغمـه فى اللام فلماذا تكتب ان لم كلتين منفصلتين ولا أدرى لم تكتب فيما كلة واحدة ولا أدرى لم تكتب لئلا كله واحدة وهى مركبة من ثلاث كلمات اللام وان ولا . ولا داعى لأن تكون واو العطف مفردة وفاء العطف غير مفردة ، ولا داعى لجعل أداة التعريف « ال » جزءا من الكلمة التى تليها . ولو كتبت كل كلة منفردة لأغنانا ذلك عن التفكير فيما يكتب على انفراد أو على غير انفراد ولو كتبت الكلمات منفردة لسهل على المبتدئين (وغير المبتدئين) أن يتبينوها وأن يتبينوا اعـرابها . فالمبتدىء حين يرى كلة على رسلكم قد لا يتبين لأول وهلة أن حركة الجر تقع على اللام ولو كتب الضمير منفصلا لتبين ذلك بسهوله . والأصل أن لا يكون هناك امعان فكر فى قواعد الإملاء بل يجب أن تكون طبيعية معقوله وقد يتحقق ذلك بفصـل جميع الكلمات بعضها عن بعض

ولعل هذه أن تكون أول خطوات الإصلاح ، الى أن يحين الوقت الذى نجد فيه علامات تحل محل الشكل وتكون فى مستوى السطر كما هى الحال فى جميع اللغات .

إيضـاح

ليست اللغـــة العربية بدعا فى اللغات . ومن السهل اتقانها لو أحسنا تعليمها وتعلمها. وهذا هو الغرض الأول من هذه العجالة

وقد ثبت فى أذهان الكثيرين أن اللغة العربية لغة صعبة جدا وأن أكبر علمائها يخطئون حين يتحدثون بها. وزهـــد أكثر المتعلمين فى اتقانها وانصرفوا عنها يأسا وأصبح اليأس عجزا. أما المثقفون الذين يعتقـــدون أن الثقافة فى أمة ما لا تتحقق إلا إذا كان أهلها يعرفون لغتهم معرفة جيدة يتكلمونها فى ثقة واتقان غير مضطرين إلى تذكر قواعدها والتردد فى تطبيقها عند كل خطوة لهذا قصـــر المحدثون علمهم بالعربية على الأفعال التى يعرفون أبوابها والمصادر التى يعرفون صيغتها والجموع التى يعرفون هيئتها فضاقت بهم حلقات الكتابة والفكر. تراهم لا يتناولون إلا قليلا من الألفاظ والعبارات والأساليب التى يثقون بصحتها وهى قليلة فأصبحت لغتهم عامية معربة .

وليس صحيحا ما يظن أكثر الناس من أن الفـــرق بين الفصحى والعامية أن الفصحى معربة ولو كان هـــذا هو الفرق بينهما ما حفل به إلا القليلون . والفرق الحقيقى بينهما أن العامية

قليلة الألفاظ غير دقيقة فى تركيبها ضعيفة الأســاليب فى التعبير إلا عما هو عاطفى محض وإلا عن الأفـكار المألوفة لدى المتكلمين بها وذلك ضعيف فى باب التفكير .

والأمور التى تعوق الفصحى عن أن تكون لغة طبيعية عند أكثر المتعلمين كثيرة منها أن أبواب الفعل كلها سمــاعية وأن المصادر كلها سماعية وأن الجموع كلها سماعيه ، ثم نحن مع ذلك لا نسمعها ولا نعرفها دون تحقيق وبحث . ويزيد الأمر تعقيدا طريقة الـكتابة فهى لاتعين على أن تكون الصيغ الصحيحة ثابتة فى الأذهان ويحتاج تحقيقها الى دراسات مستمرة وإرهاق للذاكرة وتردد كثير هذا فضلا عن الصعوبات التى وضعت لصحة الإعراب وما أحيط به العـدد والهمزة من قواعد خاصة وكثرة القواعد وخاصة ما يحتاج منها إلى تذكر دائم يحول دون الانطلاق فى الحديث ويحد من انطلاق التفكير .

ومن العجيب أننا لم نحاول أن نفيد من القواعد التى وضعها القدماء لتيسير هذه الأمور حين أدركوا صعوباتها حتى فى صدر الاســـلام . من ذلك ما قالوا به من جواز ضم عين الضارع

أو كسرها وأباحوا أن تكون المصادر على وزن نصر وخروج وفرح . والواقع أن كثيرا من المسلمات التى يقول بها النحويون واللغويون لا أصل لها ولا داعى لها . ومن ذلك قولهم عن السماع والقياس . وقد بينا أن القياس يجب أن يكون مطردا صحيحا دائما مهما يكن مخالفا للمسموع ومن ذلك قولهم بخطأ ما لم ترد فى المعاجم وقولهم أن ما ليس فى كلام العرب يكون خطأ بالطبع مع أن بعض القدماء قالوا إن ما أشبه كلام العرب فهو من كلامهم ولا ادرى كيف لا نأخذ بهذا القول الذى يجعل الفصحى لغة طبيعية معقولة قابلة للنمو المستمر .

والذى أدعو إليه هو ان نجعل هذه المباحات التى قال بها بعض القدماء أساسا نبنى عليه التطور الحديث للغة العربية .

ولعلى أكون قد وفقت إلى محو ما يشعر به أكثر المتعلمين من استحالة اتقان اللغه وهى فى جوهرها طبيعية معقولة .

الفهرس

صفحة

تم بحمد الله بمطبعة جامعة اسيوط
فى شهر نوفمبر سنة ١٩٧٢ م
مدير إدارة المطبعة
مهندس/ محمد محمد فرويز